



الأصل إنجليزي

OIC/CO COMCEC/FUC-28/2012/REVIEW

**استعراض
تنفيذ برنامج العمل العشري وخطة العمل لتعزيز التعاون
الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون
الإسلامي**

أعدته الأمانة العامة

**مقدم إلى
الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة
الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك).**

أنقرة، 9 - 10 مايو 2012

جدول المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
3	مقدمة	1
4	التعاون في مجال التجارة	2
9	الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي	3
14	التعاون في قطاع النقل	4
15	تطوير قطاع السياحة	5
19	التعاون في قطاع المالي	6
20	دور القطاع الخاص	7
23	برامج التنمية الإقليمية	8
27	التوصيات	9
	المرفقات	

أولاً: مقدمة

- 1- يعرض هذا التقرير الأنشطة الأخيرة التي اطّلت بها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتنسيق الأنشطة المختلفة لمؤسسات المنظمة في مجال التعاون الاقتصادي. وتهدف هذه الأنشطة إلى متابعة تنفيذ التوصيات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماعات الوزارية للمنظمة، مثل مجلس وزراء الخارجية واجتماع الكومسيك والاجتماعات وحلقات العمل القطاعية الأخرى.
- 2- ويتناول التقرير أحدث الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها العاملة في المجال الاقتصادي، وذلك منذ انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للكومسيك، التي عُقدت في اسطنبول بتركيا في 17-20 أكتوبر 2011. وبالإضافة إلى توضيح تفاصيل العمل التنسيقي للأمانة العامة، سيشمل التقرير التقارير الحديثة المقدمة من مؤسسات المنظمة ذات الصلة، بما في ذلك الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع التنسيقي لمؤسسات المنظمة العاملة في المجال الاقتصادي المعقود يومي 21-22 يناير 2012 بمقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة، المملكة العربية السعودية.
- 3- وانصب التركيز على تقديم تفاصيل تلك الإجراءات التي تتضمن إمكانات دعم تنفيذ المشاريع الإنمائية، مسهمة بذلك في تحقيق رؤية قادة بلدان المنظمة للتحوّل الاجتماعي-الاقتصادي في الدول الأعضاء، فضلا عن زيادة الرفاه لشعبها.
- 4- ونظرا إلى أن معظم الأنشطة والمشاريع المحددة في مجال التجارة البينية قد نُفذت، تسترعي الأمانة العامة الانتباه في التقرير إلى الحاجة إلى تقييم الأثر لتحقيق الهدف المحدد للتجارة البينية، وكذلك الحاجة إلى تنفيذ المشاريع المختلفة التي سبق أن اعتمدها السلطات المختصة في المنظمة في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، وإدماج دور القطاع الخاص في برامج التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التقرير يشمل التفاصيل المتعلقة بتنفيذ القرار القاضي بإنشاء احتياطات الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في المنظمة، ويشمل كذلك استنتاجات فرقة العمل المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن حلقة العمل المعنية بالتنمية الزراعية-الصناعية المعقودة في كمبالا بأوغندا يومي 11-12 أكتوبر 2011.

ثانياً: التعاون في مجال التجارة

5- ظلت مسألة تنفيذ إستراتيجية المنظمة المعنية بالنهوض بالتجارة البينية تحتل مكانة بارزة في خطة عمل المنظمة. وفي هذا الصدد، كلفت الدورة السابعة والعشرون للجمعية العامة للكومسيك مؤسسات المنظمة ذات الصلة بمواصلة دعم الأنشطة في مجال تشجيع التجارة وتمويلها وتسييرها.

6- وبالإضافة إلى الأنشطة التقليدية التي يضطلع بها المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، فإن الاجتماع الرابع للفريق الاستشاري المعني بتعزيز التجارة البينية الإسلامية، المعقود في مراكش، المغرب يومي 21-22 فبراير 2012 قد استعرض البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية. وتقرر إجراء تقييم شامل للأثر للأنشطة والاستراتيجيات المعتمدة لغرض تحقيق الهدف الحالي وهو 20 في المائة من التجارة البينية بحلول عام 2015. والجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن الأنشطة الواردة في خارطة الطريق التنفيذية قد أنجزت بصورة مرضية، نظراً إلى أن 79 في المائة من المشاريع المحددة وعددها 261 مشروعاً قد نُفذت بالكامل.

7- أكد الاجتماع دور تأمين ائتمان الصادرات في تعزيز التجارة البينية، وأوصى بما يلي: ('1') الطلب إلى الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أن تفعل ذلك؛ ('2') تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في زيادة رأس مال المؤسسة وتعزيز موارد رأس المال لوكالات تأمين ائتمان الصادرات لديها؛ ('3') دعوة الدول الأعضاء إلى إنشاء وكالات تأمين ائتمان الصادرات الوطنية الخاصة لها؛ ('4') دعوة المصارف المركزية في الدول الأعضاء إلى تشجيع المصارف التجارية الخاضعة لإشرافها على استخدام تأمين ائتمان الصادرات بوصفه أداة مقبولة للتخفيف من حدة مخاطر تمويل التجارة؛ و ('5'). دعوة الدول الأعضاء إلى إنشاء مخططات دعم التمويل التجاري.

أ) تيسير التجارة/ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة

8- ظلت الجهود الرامية إلى ضمان تنفيذ الدول الأعضاء للصكوك المتعددة الأطراف في مجال نظام التجارة التفضيلية للمنظمة تحتل مكانة بارزة في أنشطة المنظمة. وتمشيا مع المسعى الرامي إلى حث وزراء الدول الأعضاء على إكمال عملية المشاركة في نظام الأفضلية التجارية، بعث الأمين العام للمنظمة رسائل محددة إلى الوزراء المعنيين في كل من مملكة البحرين وبنغلاديش وغينيا وغينيا بيساو والأردن وإيران والكويت وملايسيا وباكستان والصومال وسوريا. ونتيجة لذلك، أبلغت كل من بنغلاديش والعراق والأردن والكويت المنظمة كتابة بقرب اكتمال إجراءات التصديق على النظام.

9- وخلال الدورة السابعة والعشرين للكمسيك في الفترة 16-20 أكتوبر 2011، وقعت دولة الكويت بروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) وقواعد المنشأ، في حين صدقت جمهورية إندونيسيا على الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية، ووقعت بريetas وقواعد المنشأ. وصدق كل من جمهورية العراق وفلسطين على الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية. وعلاوة على ذلك، وقعت جيبوتي بريetas وقواعد المنشأ والاتفاق الإطاري. ويوضح المرفق الوضع الحالي للتوقيع والتصديق على الاتفاقيات الاقتصادية للمنظمة.

10- والجدير بالذكر أن عدم تلقي قوائم الامتياز من الدول الأعضاء التي صدقت بالفعل على بريetas هو ما أدى إلى تأخير تنفيذ العنصر ذي الصلة من نظام الأفضلية التجارية بشأن خفض التعريفات الجمركية. وعليه يجب تذكير الدول الأعضاء بالحاجة إلى تقديم قوائمها وفقا للأحكام ذات الصلة من قرارات الكومسيك. ويشمل ذلك تقديم الدفعات السنوية المحددة للتخفيض إلى جانب قائمة المنتجات (جداول التنازلات) ونموذج من الشهادات وعينة من الأختام التي تستعملها سلطات الجمارك لديها وإكمال التدابير الداخلية التشريعية والإدارية. ولم ترد حتى الآن المعلومات المطلوبة سوى من تركيا وماليزيا والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة).

11- في إطار تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء بشأن نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا، ندوة قطرية لليبيا حول أثر وأهمية الانضمام إلى نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي، في طرابلس، ليبيا، يومي 13 و14/3/2012. حيث ناقشت الندوة مختلف الجوانب القطرية والإقليمية لمشاركة ليبيا في هذا النظام.

12- سعياً لمواءمة تنفيذ نظم التعريف الجمركية للمنظمة مع النظم السائدة في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى التي تشترك مع المنظمة في العضوية، واصلت الأمانة العامة مشاوراتها مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها الاجتماع التنسيقي لمؤسسات المنظمة العاملة في المجال الاقتصادي، المعقود في جدة، أرسلت الأمانة العامة يوم 29 فبراير 2012 الردود على الأسئلة المتكررة حول نظام الأفضلية التجارية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد لتوعيتها بالفوائد التجارية للنظام. وسيمكّن ذلك من استئناف المحادثات الرسمية لضمان أن يقرر الاتحاد الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية بالمنظمة بوصفه مجموعة بلدان. وفي نفس السياق، سينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة حلقات عمل إقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في عامي 2012 و 2013.

ب- تيسير التجارة: حلقة العمل الإقليمية حول التعاون عبر الحدود

13- عقدت منظمة التعاون الإسلامي حلقة عمل إقليمية بشأن تيسير التجارة، بالتركيز على التعاون عبر الحدود ودور الإدارات الجمركية، وذلك في أنقرة بتركيا في الفترة 21-23 نوفمبر 2011. وشارك في حلقة العمل ثلاث من لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) و الأونكتاد ومنظمة الجمارك العالمية ومركز التجارة الدولية. وقدم المشاركون عروضاً عن المعايير الدولية للتجارة وتيسير النقل، وعن التوصيات والاتفاقيات الأدوات والآليات المستخدمة في تيسير التجارة والنقل، بما في ذلك تحليل عملية الأعمال التجارية و نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية وتطبيق نظام النافذة الموحدة، وتحديث الجمارك، ونظام أسيكودا في الأونكتاد، وأدوار وهيكل اللجان الوطنية لتيسير النقل والتجارة ومهامها و طرائق تمويلها.

14- أوصت حلقة العمل بجملة أمور من بينها: (1)-الاستفادة من المعايير الدولية لتيسير التجارة والنقل للتبسيط الإجراءات وترشيدها ومواءمتها (النافذة الموحدة)، وتوثيق تدفق المعلومات لتعزيز التجارة البينية وتشجيع التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ (2) تحديد الاختناقات الرئيسية في سلاسل التصدير والاستيراد واقتراح الإجراءات المناسبة لتحسين أداء سلسلة الاستيراد الشاملة؛ (3) تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ برامج تيسير التجارة والنقل في الدول الأعضاء في المنظمة؛ (4) إعداد برامج تيسير التجارة والنقل مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات الاقتصادية الإقليمية.

ج) التعاون فيما بين مؤسسات ترويج التجارة

15- واصلت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة دعمها لأنشطة تشجيع التجارة التي تضطلع بها مؤسسات تعزيز التجارة، وذلك بتنظيم ورعاية المشاركات الجماعية في المعارض التجارية الدولية والاجتماعات بين المشترين والباعة ومنتديات الأعمال التجارية لتمكينهم من الوصول إلى أسواق جديدة والترويج لمنتجات الشركات الأعضاء في هذه الأسواق. وفي هذا السياق، نظمت المشاركة الجماعية لعشر من مؤسسات تعزيز التجارة وغرف التجارة والصناعة في 13 معرضا تجاريا في الدول الأعضاء في المنظمة خلال الفترة 24-29 أبريل 2011، وسهلت تنظيم الاجتماع الرابع عشر للقطاع الخاص لتعزيز التجارة ومشروعات الاستثمار المشتركة بين البلدان الإسلامية.

د) المعارض العامة والمعارض التجارية

16- أقامت المنظمة معرض الصحة الأول في تونس في الفترة 1-4 مارس 2012 برعاية المركز الإسلامي لتنمية التجارة. وأقيم المعرض الأول للقطن والمنسوجات في الدول الأعضاء في المنظمة في واغادوغو، بوركينا فاسو، في الفترة 21-25 سبتمبر 2011. وضم معرض الصحة الجهات الفاعلة في قطاع الصحة، بما في ذلك الصناعات الدوائية والتغذية والجراحة، وذلك للترويج لمنتجاتها وخدماتها من خلال إقامة معرض مهني. وأتاح المعرض لصناع القرار والخبراء فرصة تبادل أفضل الممارسات بشأن قضايا الصحة العامة. وشكل المعرض كذلك منتدى لإقامة الشراكات والتحالفات الاستراتيجية بين الجهات الفاعلة في القطاع الصحي في الدول الأعضاء في المنظمة بغية إنشاء مراكز اتصال في مجال الأعمال فيما بينها.

17- وعلى نحو مماثل، عُقد منتدى حول المعرض التخصصي لخدمات التعليم العالي في الدول الأعضاء في المنظمة في جيرني، جمهورية شمال قبرص التركية من 28 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2011. وكان الهدف من المنتدى إقامة إتصالات مباشرة بين أصحاب المصلحة في مجال التدريب وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع وإقامة شراكات بين الجامعات في البلدان الإسلامية، وعلى وجه الخصوص بتبادل الطلاب والمدرسين.

هـ- تمويل التجارة

18- خلال عام 2011، بلغت الاعتمادات التجارية للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة حوالي 3,033 مليون دولار أمريكي، مقابل 2,554 مليون دولار في عام 2010، بينما بلغت النفقات لذلك العام 1.8 مليار دولار. إلا أن الاعتمادات التراكمية لتمويل التجارة منذ إنشاء المؤسسة بلغت نحو 40 مليار دولار أمريكي. ويرتبط معظم الاعتمادات بتمويل القطاع العام والقطاع الخاص وبناء القدرات في مختلف مجالات التجارة والزراعة وتنمية السلع الاستراتيجية.

19- وفقا لإستراتيجية التتويج ، استقطبت المؤسسة عملاء جدد ونجحت في دخول بلدان جديدة في عام 2011، حافظت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة على النمو في عمليات التمويل المنظم للتجارة التي توسعت من حيث العدد (17 عملية) ومن حيث المبلغ الإجمالي (501 مليون دولار). وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المؤسسة تمويلا لقطاع الزراعة بلغت قيمته 303 ملايين دولار. وبالرغم من أن المؤسسة لا تقدم تسهيلات مباشرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد ابتكرت المؤسسة خط تمويل للمصارف المحلية التي لديها فرصة الاطلاع بشكل أفضل على المعلومات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبناء على ذلك، واصلت المؤسسة تركيزها على تسهيلات المريحة ذات الخطوتين لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخصصت مبلغ 86 مليون دولار لتمويل هذه المشاريع.

ز- توحيد المعايير والمقاييس

20- بعد اعتماد الوثائق الثلاث التي أعدها فريق منظمة التعاون الإسلامي المعني بتوحيد معايير الأغذية الحلال، شكل معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية سبع لجان فنية منها لجنة معنية بقضايا الأغذية الحلال. وتعنى اللجان الأخرى بقضايا المواد التجميلية الحلال وقضايا الخدمات المقدمة في المواقع، والطاقة المتجددة السياحة وما يتصل بها من خدمات والعمليات الزراعية والنقل.

ثالثاً: الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

أ) وضع إطار العمل التنفيذي للزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

21- عملاً بالقرار الذي اتخذته الجلسة السابعة لفرقة العمل المنبثقة عن الكومسيك بشأن الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، الذي عُقد في اسطنبول، تركيا، في 4 أكتوبر 2011، عُمد المشروع النهائي للإطار التنفيذي، الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة، إلى جميع أعضاء فرقة العمل الموسعة في ديسمبر 2011 للمزيد من الإسهامات.

22- وبناء عليه، طُلب إلى سيسرك والبنك الإسلامي للتنمية لمراجعة المشروع الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من وجهة نظر تقنية. ومن المتوقع أن يفرغ سيسرك والبنك الإسلامي للتنمية هذه العملية بنهاية مارس عام 2012 لتمكين فرقة عمل الكومسيك من إعداد إطار عمل شامل.

ب) إنشاء مؤسسة الأمن الغذائي التابعة للمنظمة في كازاخستان

23- رحبت الدورة السابعة والعشرون للكومسيك، التي عقدت في اسطنبول، تركيا، في الفترة 17-20 أكتوبر 2011، بقرار المؤتمر الإسلامي الوزاري السادس بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المتعلق باقتراح كازاخستان إنشاء مكتب للأمن الغذائي تابع للمنظمة في كازاخستان. وأوصت الدورة بتقديم تفاصيل هذه المبادرة إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية عن طريق اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

24- ونتيجة لذلك، زار وفد كازاخستان الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية في الفترة 16-18 يناير 2012 لمناقشة طرائق إنشاء مكتب الأمن الغذائي التابع للمنظمة بوصفه مؤسسة متخصصة من مؤسسات المنظمة. وخلال هذه الزيارة تسلمت الأمانة العامة مشروع بروتوكول إنشاء المكتب المقترح، واقترحت مشروع بروتوكول منفصل بشأن إنشاء احتياطي الأمن الغذائي في آسيا الوسطى.

25- ولا تزال الأمانة العامة في انتظار رد كازاخستان حتى تتمكن من تقديم تقرير مناسب إلى اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإلى مجلس وزراء الخارجية.

ج) الوضع الحالي لتنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن القطن

- 26- من أجل إدماج دور مراكز التميز في تنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن القطن، طلبت الأمانة العامة إلى جميع مراكز التميز تقديم تقارير عن أنشطتها الحالية والمستقبلية في إطار خطة عمل المنظمة بشأن القطن، وكذلك تحديد البرامج البحثية المحددة التي تعتمزم المراكز إنجازها في عام 2012.
- 27- وقدم مركزان من مراكز التميز تقارير مفصلة عن أنشطتهما في هذا الصدد هما: معهد البحوث الزراعية في جامعة أحمدو بيلو في نيجيريا؛ والمعهد السنغالي للبحوث الزراعية/شركة المنسوجات (سوديفيتكس).
- 28- وهذه التقارير بمثابة جرد لأنشطة المركزين أعلاه المنجزة والجاري تنفيذها في مجال بحوث وتطوير القطن، بدءاً من تحسين الأنواع، والممارسات الثقافية و الإدارية، حتى حماية المحاصيل وحماية الصحة النباتية، وإنتاج البذور.
- 29- وقد نشرت الأمانة العامة هذه التقارير على صفحة الإنترنت المخصصة لخطة عمل المنظمة بشأن القطن، وطلبت إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة استخدام وثائق البحث المذكورة على نحو مناسب. وعند ورود تقارير مراكز التميز الأربعة المتبقية سنُنشر على نحو مماثل لتشجيع تقاسم المعارف وتبادل المواد البحثية.
- 30- وفيما يتعلق بقرار اللجنة التوجيهية ولجنة المشاريع بشأن ضرورة إعادة صياغة مشاريع القطن القائمة لجعلها معتمدة لدى البنوك وجاذبة للمانحين المحتملين، بدأ البنك الإسلامي للتنمية العمل على وضع نموذج موحد لدراسة الجدوى/الاختصاصات بشأن إعداد مقترحات المشاريع في إطار خطة عمل المنظمة بشأن القطن.
- 31- والجدير بالذكر أن اللجنة التوجيهية ولجنة المشاريع قد اعتمدتا 27 مشروعاً، وهي الآن في انتظار التمويل. ووافق البنك الإسلامي للتنمية لوحده على تمويل 6 من هذه المشاريع، مع أن البنك يلزمه إعادة هيكلة المشاريع المذكورة لتيسير عملية تنفيذها. ووفقاً لطلب الأمانة العامة، قدم مركز التميز التابع لجمعية التنمية الريفية وألياف النسيج في السنغال، مشروعاً إقليمياً حول بناء القدرات وتعزيز كفاءة الإنتاج، والهدف من هذا المشروع هو تعزيز القدرة الإنتاجية في مجال زراعة القطن لنحو 80.000 مزارع من ذوي الحيازات الصغيرة في السنغال لمكافحة الفقر لسكان الريف. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 190.150 يورو. وتشمل نشاطات المشروع تدريب العاملين في الحقول والمنتجين التجريبيين الاستطلاعيين والتكثيف الجيني وتكثيف البذور والاستقصاء واختبار

التربة وعلم الحشرات الطبي والحماية الصحية والتنسيق في مركز التميز. وطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات التمويل الأخرى تمويل هذا المشروع.

32- إضافة إلى المشاريع المعتمدة ، يعد المركز الإسلامي لتنمية التجارة برنامجا نموذجيا لدعم تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة بقطاع القطن في الدول الأعضاء ، بينما استجلبت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة خدمات استشارية لإعداد إستراتيجية دعم قطرية لقطاعات القطن في البلدان الإفريقية. وتم اختيار بنين وبوركينا فاسو لتكونا حالتين تجريبيتين استطلاعتين لكل مبادرة على التوالي.

33- بالإضافة إلى ذلك، طُلب إلى الدول الأعضاء التي ترعى مشاريع القطن هذه أن تقدم هذه المشاريع رسميا عن طريق محافظي البنك الإسلامي للتنمية في هذه الدول، مع الإشارة بشكل واضح إلى أن هذه المشاريع مدرجة في خططها وأولوياتها الوطنية.

34- سوف ينظم مركز أنقرة في إطار برامجه لبناء القدرات ، خلال سنة 2012 أربع دورات تدريبية في تقنيات إنتاج وزراعة القطن في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهي توجو وأوغندا والنيجر والسودان.

د - إنشاء رابطة الصناعات الزراعية- الغذائية بالمنظمة

35- أُبلغ اجتماع الدورة السابعة والعشرين للكمسيك بقرار المنتدى المعني بتطوير الصناعات الزراعية-الغذائية في الدول الأعضاء في المنظمة، الذي عقد في كمبالا بأوغندا، يومي 11-12 أكتوبر 2011، والقاضي بإنشاء رابطة الصناعات الزراعية-الغذائية بالمنظمة، وأحاط الاجتماع علما بهذه المبادرة. ووردت عدة تعليقات على هذا المقترح عقب تعميمه على الدول الأعضاء الأخرى.

36- واستجابة لطلب الأمانة العامة للمنظمة قدم بعض الدول الأعضاء في المنظمة، فضلا عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة، تعليقات بشأن اقتراح إنشاء الرابطة المذكورة. وهذه الدول هي: العراق والمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا وباكستان. واقترح العراق وباكستان في تعليقاتهما عدة خطوات لوضع آلية لإنشاء صناعات زراعية-غذائية في الدول الأعضاء في المنظمة.

37- وأشارت المملكة العربية السعودية والأردن، عند اقتراحهما سبل ووسائل إنشاء الرابطة المذكورة، إلى الاستفادة من تجربة الاتحاد العربي للصناعات الزراعية فيما يخص وضع نموذج للرابطة المقترحة. وحددت هاتان الدولتان المجالات الرئيسية للتعاون لديها وهي: الدواجن والتمور ومنتجات الألبان وصناعة الأعلاف. وأعربت حكومتا الكويت وسوريا،

من جانبهما، عن تأييدهما للرابطة المقترحة. وبالمثل، عدد المركز الإسلامي لتنمية التجارة أهداف الرابطة المقترحة ومهامها المتوقعة وعضويتها.

38- وعلى أساس المعلومات والآراء الواردة حتى الآن من بعض الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها بشأن هذا الموضوع، أعدت الأمانة العامة وعممت على جميع الدول الأعضاء، في فبراير عام 2012، وثيقة بعنوان "عناصر مشروع النظام الأساسي للرابطة الزراعية-الصناعية المقترحة".

39- ومن المتوقع أن تعزز الرابطة المقترحة الأعمال التجارية الزراعية ونهج سلسلة القيمة للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء في المنظمة. وستقدم الرابطة الخدمات لأعضائها من خلال التنسيق والتكامل وإنعاش العلاقات التجارية وتطوير العلاقات وتنسيقها في مجالات الصناعات الغذائية والتخصص على أساس المنتج.

40- ومن المتوقع أيضا أن تصبح المؤسسات العامة والخاصة، العاملة في مجالات الأغذية الزراعية والصناعات الزراعية في بلدان المنظمة، أعضاء في الرابطة المقترحة. وستكون فئات العضوية في الرابطة هي الأعضاء العاديين والمنتسبين وأعضاء الشرف، وذلك استناداً إلى رأس المال الاستثماري لهذه المؤسسات. وستتكون الهيئة الإدارية للرابطة من الجمعية العامة ومجلس الإدارة، في حين ستكون الرابطة مسؤولة عن تنفيذ قرارات هذه الهيئة.

41- وبالمثل، طلبت الأمانة العامة أيضا إلى الدول الأعضاء في المنظمة تزويدها بأسماء المؤسسات العامة والخاصة لديها العاملة في مجال صناعة الأغذية الزراعية والصناعات الزراعية وعناوين الاتصال بها، وذلك لغرض إعداد قاعدة بيانات الأعضاء المحتملين للرابطة.

42- وينبغي التشديد على أن هذه المبادرة تؤكد أيضا توصيات الاجتماع السادس لفرقة العمل المنبثقة عن المنظمة بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول إنشاء مجموعات داخل بلدان المنظمة في مجالات مثل تجهيز الأغذية الزراعية والنقل واللوجستيات والصناعات التحويلية والخدمات.

د- حلقة دراسية بشأن تجارب إنشاء بورصات السلع الأساسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

43- نظمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشراكة مع غرف بورصات السلع الأساسية في تركيا حلقة دراسية يومي 15 و16 سبتمبر 2011 حول تجارب إنشاء بورصات فعالة للسلع الأساسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وصدرت عن الحلقة الدراسية توصيات على الصعيدين الوطني والإقليمي نحو كفاءة الأداء الفعال لبورصات السلع الأساسية في الدول الأعضاء في المنظمة.

44- وتركزت التوصيات على الصعيد الوطني في دعم تهيئة قانونية وتنظيمية تمكينية لنظام تجاري قائم على التبادل، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لبورصات السلع الأساسية، ودعم تطوير نظام معلومات السوق لنشر المعلومات المتصلة بالسوق/ الإنتاج وغيرها في الوقت المناسب.

45- ومن ضمن الأنشطة المقترحة على الصعيد الإقليمي إنشاء شبكة منظمة التعاون الإسلامي لبورصات السلع الأساسية بغية تعزيز تبادل المعارف/التجارب، وتعزيز التجارة التعاون؛ وتعزيز التجارة البينية في السلع الأساسية.

هـ تنفيذ مبادرة إعلان جدة للأمن الغذائي

46- واصل البنك الإسلامي للتنمية، من خلال مبادرة إعلان جدة للأمن الغذائي التي خصص لها 1.5 مليار دولار أمريكي ، دعم الدول الأعضاء لتطوير الزراعة والقطاع الريفي. وتجدر الإشارة إلى أن الإجمالي التراكمي لاعتمادات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدعم مشاريع الزراعة والتنمية الريفية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ، بلغ 845.4 مليون دولار أمريكي حتى يناير 2012.

و برامج بناء القدرات

47- سوف ينظم مركز أنقرة في إطار برامجه لبناء القدرات ، 12 دورة تدريبية في مجال الزراعة والتنمية الريفية في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال سنة 2012 وسوف تشمل هذه الدورات مختلف القضايا التي تتراوح بين إدارة المياه ومكافحة التصحر والتنمية الزراعية وتطوير البذور وإدارة الثروة الحيوانية وزراعة المحاصيل.

48- سوف تنظم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ورشة عمل تستمر لأربعة أيام حول النشاط التجاري الزراعي وسلسلة القيمة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وبرنامج تدريب لأربعة أيام حول تنمية قطاع التمويل الأصغر للبلدان في منظمة التعاون الإسلامي في سنة 2012.

رابعاً: التعاون في قطاع النقل

أ) مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين داكار وبورتسودان

49- تواصلت المشاورات بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ مشروع المنظمة لإنشاء خط سكة حديدية يربط بين داكار وبورتسودان، وذلك تمثيلاً مع التحالف القائم بين المنظمين في هذا الصدد.

50- شارك البنك الإسلامي للتنمية في حلقة عمل لإقرار مشروع التقرير النهائي لدراسة للجدوى التمهيديّة بشأن الحلقات المفقودة في مشروع ممر داكار-جيبوتي الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وعُقدت الحلقة في أديس أبابا في 22 أكتوبر 2011. وتمخضت حلقة العمل عن العديد من التعليقات والملاحظات على مشروع التقرير النهائي، وحثت الخبير الاستشاري على تسجيل هذه الملاحظات. وتلقى البنك مؤخراً النسخة النهائية من تقرير الخبير الاستشاري.

51- ويشير موجز التطورات الأخيرة المتعلقة بالدراسة إلى أن هناك سيناريوهين بديلين بشأن تطوير العنصر المرتبط بالسكك الحديدية من ممر داكار-جيبوتي، بما في ذلك الخطوط الجديدة وإعادة التأهيل للخطوط الموجودة. ويشمل البديل الأول إضافة 3686 كيلومتراً من الخطوط الجديدة إلى المشروع بتكلفة إجمالية تُقدر بـ 12.2 مليار دولار أمريكي. ويشمل البديل الثاني إضافة 5100 كم من الخطوط الجديدة بتكلفة إجمالية تُقدر بـ 13.6 مليار دولار أمريكي. وأوصى الخبير الاستشاري أيضاً بإجراء المزيد من الدراسات لعدة أجزاء من الممر.

52- وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتواصل العمل الموازي في الأجزاء الوطنية من هذا المشروع في الوقت الذي تجري فيه دراسات الجدوى على الممر بأكمله. فعلى سبيل المثال، يتخذ عدد من دول غرب إفريقيا إجراءات عملية لتحسين وإكمال خط سكة حديد يربط بين أبيدجان وواغادوغو ونيامي وكوتونو. ويجب بناء أقسام جديدة وإعادة تأهيل الأجزاء القائمة. وقد أنشئت لجنة عبر وطنية، ويجري اتخاذ إجراءات عملية لتقييم الاستثمار وإجراء دراسات مفصلة. وفي هذا السياق، تعتبر الأجزاء المعنية في بوركينافاسو والنيجر جزءاً من ممر داكار-بور سودان.

ب) إطار التعاون في قطاع النقل بين البلدان الإسلامية - وثيقة إزمير عام 2011

53- اعتمدت الدورة السابعة والعشرون للكومسيك "إطار التعاون في قطاع النقل بين البلدان الإسلامية - وثيقة إزمير عام 2011". وتهدف هذه الوثيقة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في قطاع النقل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتوخى وثيقة إزمير إنشاء الفريق العامل المنبثق عن المنظمة المعني بالنقل لمناقشة المسائل ذات الصلة بالتعاون بين البلدان الإسلامية في مجال النقل البري والسكك الحديدية والنقل البحري والطيران المدني.

54- وقد عممت الأمانة العامة وثيقة إزمير 2011 على جميع الدول الأعضاء في المنظمة بغية تيسير اعتمادها قبل الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية بلدان المنظمة المقرر عقدها في جيبوتي في نوفمبر 2012.

خامساً: التعاون في قطاع السياحة

ب) المشروع الإقليمي حول التنمية المستدامة للسياحة في شبكة المحميات الطبيعية والمنتزهات العابرة للحدود في غرب إفريقيا

55- عُقد مؤتمر المانحين لهذا المشروع في داكار، السنغال يومي 27-28 مايو 2011 تحت رعاية الرئيس الحالي للجنة الإسلامية فخامة الرئيس السنغالي عبد الله واد. وحضر المؤتمر ممثلو الدول الأعضاء المشاركة والأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها ذات الصلة ومنظمة السياحة العالمية والوكالة الكورية للتعاون الدولي وكذلك المانحين المحتملين مثل البنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات أخرى.

56- لم ينجح المؤتمر في جذب عدد كبير من المانحين كما كان متوقعا، وذلك نظراً لبعض أوجه القصور التقني والتنظيمي. ومع ذلك، فإن الجهات المانحة التي حضرت المؤتمر، مثل البنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي، أعربت عن استعدادها للمشاركة في تمويل مختلف جوانب المشروع مثل تطوير البنى التحتية والتنمية الزراعية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، طلبت هذه الجهات المانحة من الدول الأعضاء المشاركة أن تعيد تقديم مشاريعها المحددة وفقاً للمعايير ذات الصلة التي حددتها هذه المؤسسات.

57- وأشارت الجهات المانحة المحتملة كذلك إلى أن الدول الأعضاء المشاركة بحاجة إلى معالجة عدد من القضايا المتعلقة بمشاريعها، مثل الهياكل الإدارية وإشراك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في تنفيذ المشاريع لضمان نجاحها.

58- وفي أعقاب مؤتمر المانحين وما أثير فيه من ملاحظات، كتبت الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء المشاركة في 20 يونيو 2011 مناقشة إياها تقديم تفاصيل بشأن الأجزاء الخاصة بها من المشاريع وفقا لمتطلبات الجهات المانحة. وكتبت الأمانة العامة كذلك إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب طالبة دعمها لهذا المشروع، ووافقت الأخيرة من حيث المبدأ.

59- وفي إطار الجهود الرامية إلى رؤية المشروع يدخل مرحلة التشغيل، عقدت اللجنة التوجيهية للمشروع مؤخرا اجتماعا في الدار البيضاء بالمغرب يومي 7-8 فبراير 2012. وقدم في هذا الاجتماع اقتراح بتوسيع نطاق المشروع ليشمل غانا وليبيريا توغو ونيجيريا. وبناء على ذلك، أجرى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي منذ ذلك الحين اتصالات مع كل من رئيسي مفوضيتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا مناشدا إياهما المشاركة في تنفيذ المشروع.

(ب) أنشطة متابعة قرارات الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة

60- آلية ومعايير اختيار أفضل مدينة في البلدان الإسلامية من حيث ترويج السياحة: بموجب قرار الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة الذي عقد في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة 28-30 نوفمبر 2010 بشأن إحداث جائزة لأفضل مدينة في العالم الإسلامي من حيث ترويج السياحة اعترافا بالإسهامات الاستثنائية لتحسين السياحة وتطويرها في بلدان المنظمة، وضعت الأمانة العامة مشروع آلية ومعايير اختيار هذه المدينة، وعممت هذا المشروع على الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها المعنية لإبداء تعليقاتها عليها.

61- وتهدف العناصر المدرجة في مشروع الآلية والمعايير إلى إرشاد الدول الأعضاء بشأن كيفية تقديم طلبات الترشيح للجائزة المذكورة أعلاه. وتهدف كذلك إلى تسهيل مهمة لجنة الاختيار المختصة.

62- وبمجرد ورود تعليقات الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية، سستولى الأمانة العامة وضع الآلية والمعايير في صورتها النهائية تمهيدا لتقديمها إلى الدورة المقبلة لمؤتمر وزراء السياحة لاعتمادها.

63- تبسيط إجراءات منح التأشيرة والإجراءات الجمركية والعملات الأجنبية: ومن بين الإجراءات التي اعتمدها الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة تبسيط إجراءات منح التأشيرة والجمارك والنقد الأجنبي. وتحقيقا لهذه الغاية، ناشدت الأمانة

العامّة الدول الأعضاء وضع آليات تساعدّها في تسريع تنفيذ هذا القرار. وطلبت الأمانة كذلك إلى الدول الأعضاء الإبلاغ عما تتخذّه من خطوات لبلوغ الهدف المتمثّل في تبسيط إجراءات منح التأشيرات لتسهيل تدفق السياح دون عراقيل. وردا على ذلك، قدمت جمهورية إندونيسيا مجموعة من الامتيازات بشأن منح التأشيرات لمواطني الدول الأعضاء في المنظمة. وتشمل هذه الامتيازات منح تأشيرات الزيارة الحرة، ومنح التأشيرات عند الوصول وتأشيرات زيارة مجانية لمدة 14 يوما لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات الخدمة من بعض الدول الأعضاء في المنظمة. وعلى نفس المنوال، قدمت أيضا العراق وجيبوتي نظام إجراءات التأشيرات الخاصة بكل منها فيما يخص مواطني الدول الأعضاء في المنظمة. وما تزال الأمانة في انتظار ردود الدول الأعضاء الأخرى.

64- مراكز التنسيق: بشأن أنشطة مراكز التنسيق الثلاث، دعت الدورة السابعة لمؤتمر وزراء السياحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال تسويق وتيسير السياحة والبحث والتدريب في مجال السياحة. وفي هذا الصدد، استكملت حكومتا جمهورية إندونيسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية الاستبيانين المتعلقين بتيسير السياحة، وبالبحث والتدريب في مجال السياحة، على التوالي. وعمم الاستبيانان على الدول الأعضاء، وهدفهما تحديد مجالات التعاون والمساهمة من جانب الدول الأعضاء في المنظمة. وحتى الآن، أكملت 5 فقط من الدول الأعضاء الاستبيان المتعلق بالبحث والتدريب موضحة البيانات والمعلومات المتعلقة بجهات الاتصال ذات الصلة ومؤسسات التدريب لديها في مجال السياحة. وأكملت 2 فقط من الدول الأعضاء الاستبيان المتعلق بتيسير السياحة. والدول الأعضاء مدعوة إلى إكمال هذين الاستبيانين وإرجاعهما إلى الأمانة العامة للمنظمة.

65- تنظيم معارض السياحة والمعارض العامة ومنتديات الاستثمار: من المقرر إقامة المعرض السياحي الثاني للبلدان الإسلامية في القاهرة، جمهورية مصر العربية من 20-23 ديسمبر 2012. وقد كان من المفترض إقامة هذا المعرض في الفترة من 9-12 أكتوبر 2011. ولكن من أجل تعزيز فرص نجاح المعرض تقرر أرجاؤه إلى التاريخ الجديد المذكور أعلاه. وأكدت المملكة العربية السعودية مجددا عرضها استضافة المعرض السياح للبلدان الإسلامية في 2019 أو في وقت سابق لهذا التاريخ إذا ما اعتذرت أي من الدول الأعضاء التي عرضت في وقت استضافة المعرض عن تنظيمه.

66- وفي الوقت نفسه، تجري الأمانة العامة اتصالات مع السلطات المختصة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتحديد موعد جديد للاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بالسياحة، والذي تأجل من 7-8 ديسمبر 2011 نظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني.

67- وسوف تُضمن نتائج جميع هذه الأحداث في تقرير يقدم إلى الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء السياحة، والتي ستُعقد في جمهورية السودان في عام 2012.

ج) حلقة العمل الثانية المعنية بالتعاون مع القطاع الخاص لتعزيز السياحة فيما بين البلدان الإسلامية

68- عُقدت حلقة العمل الثانية بشأن التعاون مع القطاع الخاص لتعزيز السياحة فيما بين البلدان الإسلامية في إزمير بتركيا يومي 9-10 ديسمبر 2011 برعاية وزارة الثقافة والسياحة في جمهورية تركيا. وحضرت الاجتماع وفود من القطاع الخاص من العديد من الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها المعنية.

69- وتناول الاجتماع جملة أمور من بينها اعتماد مقترح منتدى الكومسيك بشأن دور القطاع الخاص في تطوير السياحة، ويهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص في الدول الأعضاء في المنظمة لمناقشة مجالات التعاون المحتملة وتحديد القضايا المشتركة في مجال السياحة. وسيكون المنتدى أيضا بمثابة قناة اتصال منتظمة لتبادل التجارب والمعارف.

70- والأمانة العامة بصدد إحالة الوثيقة إلى الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء السياحة لاتخاذ الإجراء اللازم بغية إدراجها في إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة لضمان تنسيق تنفيذ العمل المشترك في مجال السياحة.

د) انعقاد الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزير السياحة في الخرطوم، جمهورية السودان

71- تواصلت الأمانة العامة مع حكومة السودان بشأن عقد الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في الخرطوم بجمهورية السودان في عام 2012. ومن بين البنود المقترحة في مشروع جدول الأعمال النظر في تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بالسياحة، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في المنظمة.

سادسا: التعاون في القطاع المالي

أ) البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة

72- نظم مركز أنقرة ، بالاشتراك مع البنك المركزي في ماليزيا، اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك في كوالالمبور، ماليزيا يوم 16 نوفمبر 2011 تحت شعار "المصرفية المركزية وتطوير القطاع المالي". ونتيجة لذلك، عُُم على الدول الأعضاء الاستبيان الذي أعده سيسرك بشأن برامج بناء القدرات للمصارف المركزية. وسيحدد هذا الاستبيان الاحتياجات مثل إدارة الاحتياطي وإدارة

المخاطر والصكوك المالية الإسلامية... إلخ، لتشجيع تبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة في هذا المجال.

73- سوف الاجتماعات القادمة للبنوك المركزية والسلطات النقدية ستعقد في اسطنبول، تركيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا في الأعوام 2012 و 2013 و 2014 على التوالي.

74- سوف ينظم مركز أنقرة في إطار المهام المناطة به ، ثلاث دورات تدريبية لممثلي المصارف المركزية في كل من جيبوتي وكازاخستان وطاجيكستان خلال سنة 2012.

(ب) التعاون فيما بين أسواق المال في الدول الأعضاء في المنظمة

75- أحاطت الدورة السابعة والعشرون للكومسيك علماً بمقرارات وتوصيات الاجتماع الخامس لمنتدى البورصات في الدول الأعضاء في المنظمة الذي عقد يومي 17-18 سبتمبر 2011 في اسطنبول، تركيا.

76- ومن ضمن توصيات الاجتماع حث الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على الاتفاق المتعلق بالمؤشرات المعدلة والمنتجات المالية الإسلامية المتداولة في البورصة، على أن توقع على الاتفاق قبل أول ديسمبر 2011. ومنذ ذلك الحين عممت الأمانة العامة مشروع الاتفاق على جميع الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراء المناسب، إذ أن رئيس البورصات في الدول الأعضاء أشار إلى أن مؤشر المنظمة الذي وضعته "ستاندرد آند بورز" سيكون جاهزاً للإطلاق في الربع الأول من عام 2012. وسيعقد المنتدى السادس للبورصات في اسطنبول، تركيا، في أكتوبر عام 2012.

77- سوف ينظم مركز أنقرة في إطار برنامجه لبناء القدرات ، دورتين تدريبيتين للعاملين في أسواق المال في كازاخستان وطاجيكستان في 2012. إضافة إلى ذلك، أعد المركز استبياناً حول برنامج بناء القدرات لأسواق المال للوقوف على متطلبات التدريب والقدرات المتوفرة في أسواق المال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد تم تعميم هذه الاستبيان على جميع الدول الأعضاء في المنظمة مجال الزراعة وما زلنا ننتظر ردود الدول الأعضاء.

(ج) إنشاء منتدى سلطات تنظيم أسواق رأس المال في الدول الأعضاء في المنظمة

78- رحبت الدورة السابعة والعشرون للكومسيك بإنشاء منتدى سلطات تنظيم أسواق رأس المال في الدول الأعضاء في المنظمة، الذي سوف يضطلع بأنشطته تحت اسم "منتدى الكومسيك لتنظيم أسواق رأس المال" بهيكل تضم أربع فرق عمل في مجالات تنمية السوق، وبناء القدرات، والتمويل الإسلامي، والتوعية بالأمور المالية، على التوالي.

79- وتقدر الأمانة العامة وتدعم الجهود التي يبذلها السيد أ. فيدات أكجيري، رئيس مجلس أسواق رأس المال في تركيا وفريقه المساعد، والذي أختير أول رئيس للمنتدى، وتقدر كذلك

جهود المجلس في تطوير وتشجيع هذا المنتدى الوليد. وتناشد الأمانة الدول الأعضاء توعية هيئات تنظيم أسواق رأس المال لديها بأهمية الانضمام إلى هذا المنتدى. وسيُعقد الاجتماع المقبل للمنتدى في اسطنبول بتركيا في وقت لاحق من هذا العام.

سابعاً: دور القطاع الخاص

80- ركز برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي بوجه خاص على تعميم دور القطاع الخاص في برنامج التعاون الاقتصادي للمنظمة. وقد توصل قادة بلدان المنظمة إلى قناعة مفادها أن الاستثمار فيما بين هذه البلدان وتوفير فرص العمل يمكن تعزيزهما من خلال تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ أن الأخيرة هي المستخدم الرئيسي للعمالة والمحفز على الأنشطة الاقتصادية التي تعزز النمو. وتحقيقاً لهذه الغاية، عجلت الأمانة العامة بتنفيذ توصيات فرقة العمل المنبثقة عن المنظمة بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نتائج الاجتماع الذي عُقد على هامش مؤتمر القمة العالمي لتنظيم مشاريع الأعمال الحرة، المعقود برعاية حكومة تركيا بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عُرضت استنتاجات فرقة العمل المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة للكومسيك في أكتوبر 2088.

أ) إنشاء شبكة الأعمال التجارية ومراكز حضانة التكنولوجيا

81- تتمثل الحاجة إلى إنشاء الشبكة المذكورة أعلاه في الترويج لتنظيم المشاريع وسط الشباب العاطلين عن العمل في الدول الأعضاء في المنظمة. والشبكة المقترحة ستضمن مساعدة حاضنات الأعمال في تعزيز التجارة البينية من خلال تزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات والدعم للواردات والصادرات، في حين تساعد حاضنات التكنولوجيا في تطوير نظم ابتكار دولية في الدول الأعضاء ونقل التكنولوجيا على نحو سلس من الجامعات إلى الصناعات. وستشمل أنشطة التواصل المقترحة كذلك تجميع قاعدة بيانات للمستثمرين في قطاع الأعمال وإنشاء روابط عن فرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة.

82- واستجابة لطلب الأمانة العامة أرسلت مصر والأردن وسوريا وتركيا تعليقاتها بشأن طرائق تفعيل هذه الشبكة. وفي حين شملت بيانات الأردن خطة عمل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد أشارت سوريا إلى دعم جميع عناصر الخطة الاستراتيجية، وأكدت مصر ضرورة تبادل المعرفة فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة. واقترحت تركيا، من جانبها، تبادل تجاربها مع الدول الأعضاء، وذلك تكميلاً

لبرنامج التدريب لمديري حاضنات الأعمال الذي أعدته منظمة "كوجسيب" في أنقرة بتركيا يومي 30 سبتمبر و 1 أكتوبر 2010.

83- ولتسريع إنشاء هذه الشبكة، كتبت الأمانة العامة إلى مراكز حاضنات مختارة في الدول الأعضاء، بما في ذلك تلك التي شاركت في برنامج التدريب المذكور أعلاه.

(ب) تيسير الحصول على التأشيرات لرجال الأعمال

84- وفقا للقرار الصادر عن الكومسيك في هذا الشأن، وجهت الأمانة العامة الرسائل ذات الصلة إلى الدول الأعضاء لتوضيح جميع التسهيلات الممنوحة لرجال الأعمال وغيرهم من مواطني الدول الأعضاء بشأن الحصول على التأشيرات. وتضمن رد إندونيسيا قائمة بمختلف الامتيازات الممنوحة بشأن التأشيرات، بينما أعلنت السلطات العراقية المختصة استعدادها للنظر في منح امتيازات مماثلة في المستقبل. وقدمت النيجر، من جانبها، قائمة بالبلدان التي تربطها بها اتفاقات إلغاء التأشيرة، وغالبيتها من الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فضلا عن المغرب وتونس. ترد القوائم ذات الصلة في مرفق هذا التقرير.

(ج) منتدى الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء

85- نظمت الأمانة العامة، بالتعاون مع حكومتي تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، منتدى الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة في اسطنبول بتركيا يوم 3 ديسمبر 2011، على هامش مؤتمر القمة العالمي الثاني لتنظيم المشاريع، الذي عقد في اسطنبول، بتركيا، في الفترة 3-6 ديسمبر 2011. وقدم المنتدى مجموعة من التوصيات، أبرزها ما يلي:

- الحاجة إلى التنسيق السليم لأنشطة مؤسسات القطاع الخاص القائمة داخل بلدان المنظمة والتوسع في أنشطتها وعضويتها لضمان تمثيل عدد أكبر من من هذه المؤسسات على النحو الواجب.
- تطوير برامج بناء القدرات وبرامج التدريب المهني، وتعزيز إمكانية الحصول على تسهيلات التمويل المتناهي الصغر، بهدف تشجيع وتيسير مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياحة والصناعات الزراعية والأنشطة الأخرى؛
- توسيع نوافذ التمويل الموجودة في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية

لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وذلك لتشجيع الاستثمار فيما بين الدول الأعضاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

• الحاجة إلى إنشاء آلية للربط الشبكي فيما بين حاضنات التكنولوجيا والأعمال التجارية في الدول الأعضاء في المنظمة؛

• إنشاء مجموعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل بلدان المنظمة لتعزيز الاستفادة من نتائج البحوث في قطاعات مثل تجهيز الأغذية والمنتجات الزراعية والنقل والإمداد والطاقة والصناعة التحويلية والخدمات.....إلخ.

86- أحييت توصيات المنتدى إلى الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها للدراسة والتعليق. وطُلب كذلك إلى الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها الإبلاغ عن سياساتها المتعلقة بتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

87- واستجابة لطلب الأمانة العامة، بعث بعض الدول الأعضاء في المنظمة، وهي تركيا والأردن ومصر، تعليقاتها ذات الصلة. وفي حين رحبت وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا ومؤسسة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (كوجسيب) في تركيا بنتائج المنتدى، فقد أعربت عن استعدادها للتعاون مع المنظمة ودولها الأعضاء في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبادل التجارب والمعارف في هذا المجال. وأبلغت وزارة الصناعة والتجارة الأردنية والجمعية الأردنية للتنمية، من جانبهما، عن برامجهما ومشروعاتهما لدعم تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

88- وقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر عددا من المقترحات حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان المنظمة. وكان الهدف الرئيسي من هذه المقترحات هو تهيئة بيئة ملائمة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق بناء القدرات البشرية، وتطوير التدريب المهني وتعزيز سلسلة القيمة، وتوسيع مرافق التمويل ومشاطرة أفضل الممارسات والمعارف.

د) حلقة عمل بشأن تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة

89- استعدادا لتبادل الآراء في الدورة الثامنة والعشرين للكمسيك حول موضوع "تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان المنظمة"، سوف ينظم مركز سيسرك، بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسة "كوجسيب" التركية والمؤسسة الماليزية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حلقة عمل حول الموضوع المذكور أعلاه في اسطنبول، جمهورية تركيا، في الفترة 12-14 يونيو 2012.

90- وستركز حلقة العمل على المواضيع الفرعية الأربعة التالية ذات الصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان المنظمة: (1) إمكانية الوصول إلى الأسواق؛ (2) الحصول على التمويل؛ (3) إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والابتكار؛ (4) الممارسات والتجارب القطرية. وسوف تبحث حلقة العمل أيضا السبل والوسائل العملية لتنفيذ توصيات الاجتماع السادس لفرقة العمل المنبثقة عن المنظمة والمعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثامنا: برامج التنمية الإقليمية

أ) البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا

91- دخل البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا مرحلته النهائية هذا العام. وحتى شهر أبريل 2011، مولت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ضمن مساهمتها، البالغة 4 مليارات دولار أمريكي، 267 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت 3.06 مليار دولار أمريكي في الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة، ولاسيما في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وكانت غالبية هذه المشاريع في مجال تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي، والحصول على المياه والمرافق الصحية وتوليد الطاقة الكهربائية، وتطوير البنية التحتية للنقل، وتنمية الموارد البشرية، ومكافحة الأمراض المعدية. وبالإضافة إلى ذلك، حُشد مبلغ 3.99 مليار دولار لهذه المشاريع عن طريق التمويل المشترك والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

92- ومن المتوقع، بنهاية العام الحالي، أن يبلغ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا هدفه التمويلي البالغ 12 مليار دولار، تشمل مساهمة مجموعة البنك الإسلامي وقدرها 4 مليارات دولار، وتمويل خارجي بمبلغ 8 مليارات دولار في شكل تمويل مشترك للمشاريع في إطار هذا البرنامج. وعلاوة على ذلك، فقد ثبت أن تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا سيكون أداة فعالة لدعم التطلعات الإنمائية للدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة.

93- وهذه النجاحات التي تحققت في مجال تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا تؤكد الحاجة إلى وضع برنامج في عام 2013 خلفا لهذه البرنامج (البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا-2)، وذلك بغية الحفاظ على التقدم الذي أحرزته هذه البلدان في المجالات المختلفة. ومع ذلك، فقد لوحظ، في أثناء اجتماع الاستعراض الثنائي بين الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية، أن هذا البرنامج يمكن أن يكون أكثر فعالية إذا أُدرجت المشاريع الإقليمية في خطة عمله. وعلاوة على ذلك، فقد ورد اقتراح بضرورة تعزيز الملكية من جانب الدول الأعضاء عن طريق إنشاء آلية للمشاورات الفنية والمرتبطة

بالسياسات العامة فيما بين الدول الأعضاء بشأن المشاريع المحددة. وثمة حاجة إلى وضع خطة عمل ومعايير للمشاريع المختلفة، وذلك بالاشتراك مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة والمانحين الدوليين. ومن أجل ذلك، سيجري تنفيذ عدد من الأنشطة في عام 2012. ومن ضمن هذه الأنشطة ما يلي:

- جلسة عمل محافظي البنك الإسلامي من الدول الأفريقية حول تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا على هامش الاجتماع السنوي السابع والثلاثين لمجلس محافظي البنك الذي عقد في الخرطوم ، السودان يومي 3/4-4/3 2012.
- زيارات إلى المقار الرئيسية للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، و التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا (الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، إلخ)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وغيرها لتحديد مجالات التعاون في إطار البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا-2؛
- عقد منتديين (أحدهما لبلدان غرب أفريقيا، والآخر لبلدان وسط وشرق وجنوب أفريقيا) على التوالي بهدف تقييم تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا -1، فضلا عن تحديد القطاعات ذات الأولوية للبرنامج-2؛
- وضع البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا-2 وإطلاقه في بداية عام 2013.

(ب) . صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

94- بلغت التزامات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية حتى 15 مارس 2012، 2.639 مليار دولار أمريكي 1.639. التزمت 43 دولة عضو بـ 43 و 1 مليار دولار أمريكي منها بينما التزم البنك الإسلامي للتنمية بمليار دولار أمريكي. وعلى مستوى رأس المال المدفوع، بلغ المجموع التراكمي 1.633 مليار دولار أمريكي سددت 24 دولة عضو التزاماتها كاملة ، بينما لم تسدد 14 دولة أي مساهمات من التزاماتها. تجدر الإشارة إلى أن الغابون قد دفع مساهمة إضافية بقيمة مليوني دولار أمريكي للصندوق ، في حين أعلنت مصر أعلنت التزامها بـ 10 ملايين دولار أمريكي للصندوق.

95- حتى 15 مارس 2012، بلغ عدد المشاريع التي وافق الصندوق على تمويلها 27 مشروعا بتمويل مباشر من دخله، بالإضافة إلى التمويل المشترك من البنك الإسلامي للتنمية والحكومات والجهات المانحة الأخرى، بلغت التكلفة التراكمية الإجمالية لهذه المشاريع التي يمولها الصندوق 855.06 مليون دولار ساهم الصندوق بـ 156.01 مليون دولار في حين توفير باقي المبلغ من البنك الإسلامي للتنمية والشركاء والجهات المانحة الأخرى، مثل المؤسسات الحكومية والمنظمات الشقيقة. في سنة 1432 هـ ، بلغت الموافقات على لقروض الصندوق دولار أمريكي 45.95 مليون دولار أمريكي لسبعة

مشاريع بكلفة إجمالية بلغت 182.31 مليون دولار .وكانت هذه المشروعات الموافق عليها في فلسطين، ونيجيريا، وتوغو، واليمن، والسنغال والسودان، وتشاد. يتم توفير التمويل من الصندوق بشروط ميسرة، في المقام الأول من أجل الدول الـ 25 الأقل نمواً من أعضاء البنك الإسلامي للتنمية.

96- و من أجل زيادة الموارد وتعزيز أثر التدخلات الرامية إلى الحد من الفقر، تم توقيع مذكرة تفاهم بين معهد الأرض والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق في 17 يونيو 2011 بغية تسهيل التعاون والتنسيق بين البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد الأرض ومركز الأهداف الإنمائية للألفية في الهدف المشترك المتمثل في الحد من الفقر والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعمل الصندوق على وضع ترتيبات شراكة مع المؤتمر العالمي للعتاء الإسلامي والبنك العربي المصرف للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

97- عقد المعتكف الاستراتيجي لصندوق التضامن الإسلامي من أجل التنمية يومي 19-20/12/2011 من أجل وضع إستراتيجية الصندوق على مدى السنوات القليلة المقبلة وكان الهدف هو تحديد القضايا الإستراتيجية الرئيسية، وإجراء تحليلات العالمية والإقليمية، والداخلية، لتمهيد الطريق لتطوير خطة إستراتيجية شاملة (2012-2015) من شأنها وضع الصندوق في مصاف المنظمات المبتكرة في مجال الحد من الفقر . وكانت المجالات الرئيسية للمناقشة: (1) تغيير نموذج الأعمال إلى نموذج يركز على تحديد، وتوجيه، ورفع مستوى المبادرات الناجحة للحد من الفقر واستنساخها ؛(2) تحسين الموارد المالية للصندوق، (ج) بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية، و (د) تعزيز وترشيد إدارة الشركات.

98- يدرك صندوق التضامن الإسلامي للتنمية أهمية حشد الموارد خاصة على ضوء المستوى المنخفض الحالي لرأس المال المدفوع. فثمة تأخر من بعض البلاد في سداد الإسهامات التي التزمت بها بينما سدد بعضها جزءاً من التزاماتها ولم يسدد البعض الآخر أي شيء حتى الآن. إضافة إلى ذلك، هنالك بلدان لم تقدم أية التزامات بعد. يذكر أن الصندوق ينفذ بعض النشاطات التوعوية في 2012 لمعالجة هذا الموضوع.

ج) خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى

99- إحقاقاً للتقرير المفصل عن أنشطة الأمانة العامة في إطار خطة عمل المنظمة للتعاون مع آسيا الوسطى، عُقد الاجتماع الأول للجنة التنفيذية للخطة في اسطنبول، بتركيا يوم 18 أكتوبر 2011. واعتمد اجتماع اللجنة التنفيذية البرنامج التنفيذي، بما في ذلك

مختلف المشاريع المزمع تنفيذها في إطار الخطة، وحدد مؤسسات المنظمة الرائدة لتنفيذ المشاريع.

100- ومن أجل تسريع تنفيذ مختلف المشاريع المحددة ضمن خطة العمل، طُلب إلى مؤسسات المنظمة أن تبدأ تنفيذ الأجزاء الخاصة بها من الخطة. وقدم مركز سيسرك، من جانبه، برامج بناء القدرات المزمعة لفترة السنتين الحالية في مجالات محددة إلى بلدان آسيا الوسطى الخمسة، حتى تتواصل الأخيرة مع سيسرك للشروع في تنفيذ برامج بناء القدرات هذه.

101- وفي هذا الصدد، نُظمت حلقة عمل بشأن نماذج الشراكات القطرية مع آسيا الوسطى بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك والوكالة التركية للتعاون والتنسيق في أنقرة بتركيا يومي 22-23 فبراير 2012. وناقشت حلقة العمل برامج التعاون التقني القائم بين البلدان الأعضاء من آسيا الوسطى وبقية الدول الأعضاء في المنظمة، وناقشت كذلك استكشاف أفضل الممارسات وطرائق الشراكة الممكنة لتعزيز تعاون الدول الأعضاء في المنظمة مع آسيا الوسطى.

102- واشتملت حلقة العمل على ست جلسات عمل واجتماع مائدة مستديرة للنقاش. وشارك بعروض تقديمية في حلقة العمل ممثلو كل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وإيران وتركيا، بالإضافة إلى مكتب تنسيق الكومسيك، وسيسرك ومعهد المواصفات والقياس للبلدان الإسلامية. وفي حين سلطت حلقة العمل الضوء على أهمية تطوير التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب وبرامج الشراكة مع البلدان الأعضاء من آسيا الوسطى، فقد شجعت الدول الأعضاء على تطوير برامج ومشاريع الشراكة في المنطقة في إطار خطة عمل المنظمة للتعاون مع آسيا الوسطى.

عاشرا: التوصيات

103- بالرغم من القضاء إلى حد كبير على القيود الناجمة عن التنسيق بين المؤسسات عن طريق مختلف الاجتماعات وتبادل البيانات بين الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز شعور الدول الأعضاء في المنظمة بامتلاك مختلف البرامج والمشاريع المنفذة بموجب قرارات الكومسيك ذات الصلة. وكانت الردود على الاستبيانات وورقات المفاهيم والبيانات المقدمة دون المتوسط، أو في بعض الحالات أقل من 5 في المائة. أما القيود الأخرى التي لوحظت فهي الحاجة إلى زيادة حشد الأموال للمشاريع المختلفة بما في ذلك مشاركة الوكالات المانحة الدولية والإقليمية.

104- ولهذا الغرض، يسترعى اهتمام لجنة المتابعة إلى التوصيات التالية:

(أ) التجارة البينية:

- التقديم المبكر لقوائم الامتياز، فضلا عن توقيع الدول الأعضاء وتصديقها على اتفاقات نظام الأفضلية التجارية للمنظمة لضمان الانطلاق المبكر لنظام خفض التعريفات الجمركية؛
- دعم الدول الأعضاء، المنتمية إلى مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية، للعمل الجاري مع هذه الكتل في تفعيل نظام الأفضلية التجارية للمنظمة؛
- استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى تزايد أنشطة المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مجال تمويل التجارة وتأمين الصادرات والتمويل المتناهي الصغر، وحثها على الانضمام إلى مؤسسات التمويل هذه التابعة للمنظمة؛

(ب) الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي

- دعوة الدول الأعضاء إلى الاستخدام الأمثل للمواد البحثية التي أعدها مراكز التميز في إطار خطة عمل المنظمة بشأن القطن؛
- تأكيد الحاجة إلى تشجيع كل مؤسسات الصناعات الزراعية العامة والخاصة في الدول الأعضاء على المشاركة في رابطة الصناعات الزراعية المقترح إنشاؤها بالمنظمة؛
- تأييد مقترح إنشاء شبكة بورصات السلع الأساسية بالمنظمة بهدف تعزيز تبادل المعارف وتشجيع التجارة فيما بين بلدان المنظمة؛

ج- النقل

- تتعهد الأمانة العامة بمواصلة متابعتها مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة المتعلقة لتنفيذ مشروع السكة الحديد الرابط بين داكار وبورتسودان، خاصة تطوير وتمويل خطوط السكك الحديدية الوطنية على طول الممر؛

د) السياحة

- تقديم الدول الأعضاء لمشاريعها في إطار المشروع الإقليمي حول شبكة المحميات الطبيعية والمنتزهات العابرة للحدود في غرب إفريقيا وفقا للشكل الموصى به، وذلك لتعزيز فرص التمويل من جانب الجهات المانحة الإقليمية والدولية؛
- توصية لجنة المتابعة للإشادة بحكومة السودان لعرضها استضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في عام 2012، وحث الدول الأعضاء على المشاركة الفاعلة في هذا الاجتماع؛

هـ) قطاع المال

- على الدول الأعضاء الاستمرار في الاتصال مع سلطات المصارف المركزية لديها سلطاتها بشأن تقديم ردود عاجلة على الاستبيانات فيما يتعلق ببرامج بناء القدرات التي وضعها مركز سيسرك للمسؤولين التنفيذيين في المصارف المركزية؛
- حاجة الدول الأعضاء لتوعية سلطات أسواق رأس المال لديها بأهمية الانضمام إلى منتدى سلطات تنظيم أسواق رأس المال الذي أنشئ مؤخرا بالمنظمة؛
- النظر في مسألة تشجيع سلطات البورصات في الدول الأعضاء على توقيع مؤشر المنظمة /الكومسيك الذي أنشأته مؤسسة "ستاندر أند باورز".

و) دور القطاع الخاص

- من الضرورة بمكان أن تدعم الدول الأعضاء إنشاء شبكة المنظمة لحاضنات الأعمال التجارية والتكنولوجيا، وأن تشجع مراكزها ذات الصلة على المشاركة الفعالة في هذه المشروع؛
- ستتولى الأمانة العامة تجميع بيانات شاملة عن الامتيازات المتعلقة بتأشيرة الدخول في الدول الأعضاء. وربما تود اللجنة، من جانبها، مناشدة الدول الأعضاء النظر في منح امتيازات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن تأشيرة الدخول لرجال الأعمال؛

- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في حلقة العمل المعنية بتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول المنظمة، والمزمع عقدها في اسطنبول، بتركيا في الفترة 12-14 يونيو 2012.

ز) برامج التنمية الإقليمية

- على الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة النظر في المشاركة الفاعلة في مختلف عمليات وضع وتنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا-2، والشعور في ذات الوقت بتملك البرنامج؛
- التأكيد على ضرورة مشاركة الدول الأعضاء بفاعلية في تنفيذ مختلف المشاريع المحددة في إطار خطة عمل المنظمة للتعاون مع آسيا الوسطى.

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

18 مارس 2012

MEMBER STATES THAT SIGNED /RATIFIED THE TPS-OIC AGREEMENTS (As of 30 March 2012)

No.	Member States	Framework Agreement		PRETAS		TPS-OIC Rules of Origin		Submission of the Documents
		Signed	Ratified	Signed	Ratified	Signed	Ratified	
1	Bahrain	✓	✓	✓	✓	---	---	✓
2	Bangladesh	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3	Burkina Faso	✓	---	✓	---	✓	---	
4	Cameroon	✓	✓	✓	---	✓	---	
5	Chad	✓	---	---	---	---	---	
6	Comoros	✓	---	✓	---	✓	---	
7	Cot d'Ivoire	✓	---	---	---	---	---	
8	Djibouti	✓	---	✓	---	✓	---	
9	Egypt	✓	✓	✓	---	---	---	
10	Gabon	✓	✓	---	---	---	---	
11	Gambia	✓	✓	---	---	---	---	
12	Guinea	✓	✓	✓	---	✓	---	
13	Guinea-Bissau	✓	---	✓	---	✓	---	
14	Indonesia	✓	✓	✓	---	✓	---	
15	Iran	✓	✓	✓	✓	---	---	
16	Iraq	✓	✓	---	---	---	---	
17	Jordan	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
18	Kuwait	✓	---	✓	---	✓	---	✓
19	Lebanon	✓	✓	---	---	---	---	
20	Libya	✓	✓	---	---	---	---	
21	Malaysia	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
22	Maldives	✓	✓	---	---	---	---	
23	Morocco	✓	✓	✓	---	✓	---	
24	Nigeria	✓	---	✓	---	✓	---	
25	Oman	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
26	Pakistan	✓	✓	✓	✓	✓	---	
27	Palestine	✓	✓	✓	---	✓	---	
28	Qatar	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
29	Saudi Arabia	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
30	Senegal	✓	✓	---	---	---	---	
31	Sierra Leone	✓	---	✓	---	✓	---	
32	Somalia	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
33	Sudan	✓	---	---	---	---	---	
34	Syria	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
35	Tunisia	✓	✓	✓	---	✓	---	
36	Turkey	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
37	UAE	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
38	Uganda	✓	✓	---	---	---	---	
		38	28	26	13	24	10	9